قراءة مهدي عامل

نمط الانتاج الكولونيالي

الدكتورة فهمية شرف الدين

باكراً رحل، وتوقفت عند نقطة معينة، أفكار كانت بحق اسهاماً كبيراً في تجديد زاوية الرؤية داخل مسار الفكر الاشتراكي العربي.

باكراً رحل، ولا تكفي «المسافة الزمانية» لاستخراج منطق ابحاثه الخفي والذي لا يظهر لعين الفكر مفاهيمه النظرية الا على بعد يقي الفكر التهاب الاحداث في الممارسة السياسية والحاحها(*) كما كان يقول.

ولكننا تماماً كما فعل هو بالذات، نرفض استقالة الفكر، ونعتمد مبدأ «المخاطرة النظرية» فنحاول أن نقرأ من مسافة زمانية قصيرة، وهامش عاطفي ضيق جدا في ما كتب وقال: فالبذرة التي تركها مهدي عامل لاتزال في طور الانبثاق الاول، بحاجة الى مزيد من النقاش ومزيد من البحث حتى تورق وتخضر، فتتعالى إلى جانب مثيلاتها في التاريخ الحديث اسهاما نظرياً ليس «حرفياً فردياً» كما كان يخشى بل حصيلة عمليات التلقيح والتأصيل النظري المتتابع النظري المتتابع كما كان يتمنى ويأمل.

لقد أطلق مهدي عامل شرارة البحث «المتميز» في بنية اجتماعية «متميزة» وراح يفتش عن ادوات مفهومية خاصة بهذا التميز لان «عملية البناء المفهومي بالنسبة له هي عملية انتاج لبعض المفاهيم الماركسية في حقل ايديولوجي متميز بتميز حقل الصراع الطبقي الخاص بمجتمعاتنا الكولونيالية»(١)

إنه يحاول أن يعيد للخاص اعتباره، فلنتابع الطريق معه معتبرين أن هذا الخاص ليس خروجاً على العام الذي يحكم المسار التطوري للتاريخ، ففي «التميز توالد الاختلاف من غير ان يقود الاختلاف حتماً الى خروج عن التربة النظرية التي تتم عليها هذه العملية»(٢).

فكيف يظهر هذا الخاص لمهدي عامل؟ وايـن يكمن اسهام مهدي عامل في تطوير قراءة ماركسيةمختلفة؟

هذا ما سنحاول رؤيته عبر مناقشتنا لمفهومه المقترح لنمط الانتاج المتميز في وطننا العربي «نمط الانتاج الكولونيالي».

- ١ -

١ - في الاسس:

بادئ ذي بدء يظهر البحث في المفاهيم النظرية وكأنه تعامل مع الفكر خارج اطار الوقائع التاريخية، فالمناقشة تتم في النص وعليه، والبحث يستلزم النظر في الآلية الداخلية للمفهوم المقترح أي كيفية اتساقه النظري داخل البناء المفهومي للباحث، كما أن رصد التناقض ومتابعته تفضي الى البحث عن اسبابه ومعانيه الفعلية في المرحلة التاريخية التي كتب فيها ولها الباحث.

ولكن ذلك لا يعني خروجاً عن المنهج واعتبار الفكر يقيم علاقاته خارج دائرة الواقع، فهل يسمح هذا الواقع بالملاحظة والاستنتاج التي أدت بمهدي عامل الى استحداث أدوات مفهومية جديدة؟ وهل يرتب هذا الموقف تساؤلات جديدة في محاولة «لتملك واقعنا الاجتماعي التاريخي في ماضيه

(*) مهدي عامل: بحث في أسباب الحرب الاهلية في لبنان ص ٣٣.

(١) مهدي عامل: مقدمات نظرية: لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني: القسم الاول في التناقض، دار الفارابي، بيروت - الطبعة الثانية ١٩٧٨، ص ١٤٦.

(٢) م. ن: ص. ن.

وحاضره» كما يقول في بداية كتابه النظري «في التناقض» ولا يؤدي التطور الموضوعي للتاريخ بالنسبة إلى مهدي عامل إلى التناقض مع «مساهمة الفكر الفعالة في تطور التاريخ».

فلا بد اذن من وقفة أولية أمام المرحلة التاريخية التي يقع فيها التحليل ولا بد من فهم كل مرحلة من حيث هي اجتماعية محددة، تتطور داخل زمانها الخاص، من التكون إلى التطور إلى القطع. فإذا كان زمان تكون البنية الانتاجية هو الزمان الخاص بمرحلة انتقالها من نظام انتاج إلى نظام انتاج آخر، فزمان التطور في البنية الاجتماعية زمان دائري تكراري لان حركة التطور فيه هي حركة انتباذية لا يظهر فيها الصراع الطبقي على حقيقته السياسية، فيبدو التاريخ فيه وكأنه إعادة إنتاج لعلاقات الانتاج القائمة، أما في اطار زمن القطع، حين تدخل البنية الاجتماعية في قفزتها البنيوية، في هذه اللحظة التاريخية الحاسمة يبلغ الصراع الطبقي حدته القصوى فيظهر كصراع سياسي مباشر، وفي هذه اللحظة بالذات، تكون الحركة المحورية في البنية الاجتماعية حركة انجذابية تجذب بقوة إلى مركز التناقض السياسي، فيظهر الصراع الطبقي على حقيقته صراعاً سياسيا ليس في شكله الرئيسي بل في مختلف اشكاله الاجتماعية، أي على مستواه البنيوي نفسه (*).

وعلى أساس هذه الحركة يتم تحديد المستوى الذي وصلت اليه البنية في مراحلها التاريخية، هذه الحركة هي حركة الصراع الطبقي.

ليس لنا أن ندخل في تفاصيل السرد الفلسفي للمقولات التي تنتجها البنية الاجتماعية في مراحل زمانها المختلفة لان الاساس النظري الذي يضبط ايقاع هذه الحركة لا يخرج عن مقولة التناقض.

ما يعنينا من هذا التحليل هو الكيفية التي تطور فيها البنية الاجتماعية الكولونيالية، التي يبني عليها مهدي عامل تحليله ونقده لمسار حركة التحرر الوطني.

- ٢ -

٢ ـ في التطبيق النظري:

لقد انطلق مهدي عامل في تأسيسه لنمط الانتاج الكولونيالي من نقطتين أساسيتين:

الاولى: تتركز في اعتبار البنية الاجتماعية العربية الراهنة هي بنية اجتماعية كولونيالية.

الثانية: اعتبار الاختلاف البنيوي بينها وبين البنية الاجتماعي الرأسمالية اختلافاً كميا ونوعيا أي الاقرار بتطور من نوع آخر للمجتمعات الامبرالية عنه أيضاً في المجتمعات الاشتراكية، «وما هذا الاختلاف سوى نتيجة لاختلاف الشروط الموضوعية لعملية الانتقال هذه أي نتيجة لتفاوت تطور الحركة الثورية نفسها» (٣)

ولقد أوجز مهدي عامل هذا القول في مقدمة كتابه في «نمط الانتاج الكولونيالي» حين حدد بوضوح أنه علينا «أن نفكر الادوات المفهومية التي بها نفكر حتى نتمكن من أن نفكر واقع هذه الحركة التاريخية...» (٤) والتي هي حركة التحرر الوطني.

ولكن الامر يتعدى الادوات المفهومية إلى طرح نمط الانتاج الكولونيالي في خط متواز لنمط الانتاج الرأسمالي، «لان تفاوت التطور يولد بالضرورة التميز لانه في اساسه تفاوت كمي ونوعي أي تفاوت بنيوي» (٥)

وفي المرحلة الكولونيالية لا نستطيع ان نتحدث عن صراع بين الطبقتين النقيضتين، لان الاختلاف الجذري الذي تتميز به البرجوازية في بلادنا العربية عن البرجوازية الاوروبية يكمن في طبيعة تكوينها التاريخي...» (٦)

لقد تكونت هذه الطبقة بشكل اساسي في ظل علاقة التبعية الكولونيالية، واذا كان الشكل الكولونيالي نتيجة حتمية لشكل التطور المتميز في بلادنا، فكيف يندرج هذا التميز داخل القوانين العامة للمادية التاريخية واين يقع هذا التمايز ضمن المراحل التاريخية المقترحة كاطار ضمني للتطور التاريخي؟

لم تغب هذه المسألة عن فكر مهدي عامل، فعملية الانتاج المعرفي تتم بشكل متكامل وتتابع ولا يمكن بالنسبة اليه كتابة التاريخ الواقعي لشروط ظهور نمط الانتاج الرأسمالي قبل ان نعرف البنية النوعية لهذا النظام و«معرفة البنية تسبق وتؤسس معرفة التكوين» (٧) كما يقول موريس غودليه، فالمعرفة

(*) لمزيد من التفصيل، انظر مهدي عامل في التناقض، الفصل الثاني: أزمة البنية الاجتماعية.

(٣) في التناقض، م. م. س ص ٢٥٢.
(٤) في نمط الانتاج الكولونيالي: دار الفارابي، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٨، ص ١٦٥.
(٥) في التناقض: م. م س. ص٢٥٠.
(٦) في نمط الانتاج الكولونيالي: ص ٣٦.
(٧) موريس غودليه: حول نمط الانتاج الاسيوي: دار الحقيقة ـ بيروت ١٩٧٢، ص ١٦٥.

العلمية للخلفية البنيوية لنمط الانتاج الكولونيالي هي التي ستتيح له استنباط الشكل العام للحركة التي ولدته. فالحقيقة المادية الفعلية التي تجذب التفكير العلمي هي: « أن هذه المجتمعات انطلقت في تطورها التاريخي الحديث في وقت كان فيه تطور الرأسمالية في أوروبا قد وصل إلى مرحلة التوسع الاستعماري »[٨].

أما الاستنباط فلم يتم انطلاقاً من تصور مسبق تعسفي، وانما هو نتيجة منطقية للمعرفة العملية لهذه البنية الاجتماعية في بلادنا وزمانها الخاص، وهو استنباط لا مفر منه حتى تعيد تلك البنية وبمحض عملها الذاتي انتاج شروط تطورها.

ربما تحول هذا الاستنباط عن الشكل المعتمد للوحة التطور التاريخي، بيد أنه الآن معرفة واقعية بالشكل العام للحركة وللضرورة التاريخيتين اللتين وجهتا التاريخ العيني، فهو بذلك شكل برهنة عكسية تستمد نقطة انطلاقها من اشكال اخرى في ترتيب ظهورها وتزيح النقاب بطريقة التعارض عن المضمون المتمايز.

هكذا يرى مهدى عامل الاختلاف في العلاقة ما بين آلية التطور الكولونيالي وآلية التطور الامبريالي للرأسمالية، هذه العلاقة تقوم على تناقض من نوع آخر داخل بنية علاقات الانتاج الكولونيالية هو التناقض الوطني، وهو التناقض الرئيسي.

هل يعني ذلك أن الاختلاف قائم فقط في المستوى السياسي؟

ليس تماماً، وان كان مهدي عامل يعتبر أن الصراع الطبقي في ارقى تجلياته البنيوية أي في مرحلة زمان القطع يتجلى في السياسة، الا أن الاختلاف بالنسبة اليه هو « علاقة اختلاف بنيوي بين بنيتين متميزتين من علاقات الانتاج هي بينها علاقة سيطرة بنيوية بالنسبة للتطور الامبريالي من الاولى، وعلاقة تبعية بنيوية بالنسبة للتطور الكولونيالي من الثاني »[٩].

لا مفر من الملاحظة بأن نمطين من الانتاج مختلفين في التكون وفي آليتها الداخلية يظهران إلى الوجود، النمط الرأسمالي التوسعي أو الامبريالي ونمط آخر تابع ونتيجة حتمية لتدخله هو نمط الانتاج الكولونيالي. أما تعامل مهدي عامل، فلقد كان من منطق بنيوي متميز، فاقترح شكلا للعلاقة بين البنيتين المتميزتين، علاقة من التماثل، فتظهر حينئذ علاقة التبعية الامبريالية في شكل علاقة من التبعية الطبقية القائمة على أساس من التماثل والاستقلال بين البنيتين »[١٠].

ويصبح فهم منطق التطور الداخلي في البنية الاجتماعية الكولونيالية لا يفهم في ضوء منطق التطور الرأسمالي لانه يختلف عنه ويتميز، ولكن في ضوء العلاقة التي تربطه بهذا النمط من حيث هي علاقة تماثل.

بيد أن سلسلة المعادلات التي يقيمها مهدي عامل بين البنيتين لا تحل المشكلة، لاننا أمام مأزق نظري هو بالتحديد كيفية ايجاد الترابط ما بين المنطقي والتاريخي، لان تغلب المنطقي يؤدي إلى انكار الصراع الطبقي، وبالتالي إلى الخروج من المادية التاريخية. فليس هناك تناقض ظاهر وآخر خفي يقول لوسيان سيف Lucien Seve، بل إن التناقض الداخلي هو الذي يلعب دور المحرك الاساسي في التناقضات الاجتماعية »[١١].

هكذا تراوح المشكلة مكانها بين اعتبار البنية الاجتماعية في صيرورتها التاريخية أي في تحولها تحت تأثير منطقها الداخلي القائم على التناقض، وبين اعتبار الوقائع التاريخية التي تميز موضوعياً بنية اجتماعية محددة وتتمظهر هذه الاشكالية ما بين القوانين الموضوعية وما بين صراع الطبقات على حد قول جيرار بنسوسون Gerard Bensussan [١٢].

ويصر مهدي عامل على اعتبار « واقع الاختلاف بين هذين التطورين هو الذي يفرض على الفكر العلمي ضرورة اعتماد منطق آخر غير ذلك المنطق التجريبي، اي ضرورة اللجوء إلى القانون العام. وفي رأيه ان التطور الكولونيالي اما ان يكون حراً من أي قانون بحكم تحركه، وفي هذه الحالة تستحيل معرفته، وإما أن يكون خاضعاً في تحركه لقوانين تتحكم بتحركه وحينئذ تصح معرفته وتصير ممكنة بمعرفة قوانينه.

ويبدو مهدي عامل في مناقشته هذه يقف على مستوى واحد من طرفي الاشكالية، ولكن رفضه لتطبيق منطق التطور الرأسمالي أصبح منتهياً كما أن رفضه للقول بتشوه هذا النظام مرفوض أساساً باعتباره وصفاً وليس تحليلا، لذلك فالبحث عن منطق آخر للتطور الكولونيالي أصبح ضرورة ملحة حتى

---

(٨) في نمط الانتاج الكولونيالي، ص ٧.

(٩) في نمط الانتاج الكولونيالي ص ١٥١.

(١٠) ن. م ص ١٥٦.

(١١) Lucien Seve:Structuralisme et Marxisme une pensée: No' 155 année 1986

(١٢) Gerard Bensussan: Dictionnaire critique du Marxisme Paris 1985.

يستطيع الخروج من عنق الزجاجة، فهو يريد السير بمنطقه الخاص المتميز ولكن دون الوقوع في تناقض مع التربة الايديولوجية، التي يقيم عليها منطقه اي المادية التاريخية.

فهل نجح؟

ان العودة الى النصوص التي تركها مهدي عامل تظهر لنا الصعوبات التي تعترض هذا الموضوع، فوصف الاختلاف بأنه بنيوي لا يقول شيئاً ولا يحل المشكلة، إذ كيف يمكن لبنيتين متمايزتين مختلفتين بنيوياً أن تخضعا لمنطق داخلي واحد في التطور؟ فيستحيل فهم منطق التطور الداخلي في البنية الاجتماعية الكولونيالية في ضوء منطق التطور الرأسمالي وفي نفس الوقت لا تفهم هذه البنية الا في ضوء علاقتها بالثانية؟

وهل يكفي التناقض الظاهر أن يجعل الاختلاف بنيويا؟

وكيف نحل مشكلة التماثل والاختلاف في نفس الوقت؟

ان التناقض الظاهر لا يحل في ضوء اللغة،وليست العلاقة بين النمطين هي التي ستحدد امكانية الفهم، بل التطور الداخلي للبنية الاجتماعية هو الذي سيؤدّي عبر مقولة الصراع الى النقيض وبالتالي إلى حل التناقضات الاجتماعية.

وبما أن الانتاج الكولونيالي ليس «مرحلة من تطور الانتاج الرأسمالي مختلفة عنه»[١٣] فان التناقض هنا لا يستخدم الزمن في صيرورته شيئاً آخر، لانه يقع في خط متواز يقيم تعارضه وتماثله في مستوى الظاهر أي في العلاقة ما بين البنيتين.

(١٣) في نمط الانتاج الكولونيالي ص ١٦١.

فهل نستطيع السير إلى ما لا نهاية؟ وهل يستطيع نمط الانتاج الكولونيالي ان يحقق القطع مع النمط الامبريالي المسيطر والمهيمن؟

- ٣ -

إذا كانت المسألة بالنسبة للماركسية العربية هي ايجاد المفاهيم النظرية أو الادوات المفهومية التي تفسر الممارسة النظرية في مرحلة تاريخية معينة، فان مفهوم نمط الانتاج الكولونيالي أو اي مفهوم معادل له يجب أن يحظى بالاهتمام العلمي الجدي.

لكن المسألة ليست في إضافة مفهوم جديد إلى المفاهيم الاخرى فحسب، بل إن وضع نظرية للتطور المتنوع يعني في الوقت نفسه استعداداً للاعتراف بأن الدراسة العلمية لتطور البنى الاجتماعية لاتقيم تعارضاً مع المادية التاريخية التي أسسها ماركس «ونقطة الانطلاق في التحليل هي الاعتراف بأن للنمو الرأسمالي في آسيا وأفريقيا سماته الخاصة التي تجعله مختلفاً عما هو في الغرب»[١٤].

فهل هذا ممكن؟

أخيراً اعود إلى بدء، لقد رحل مهدي عامل وما اكتملت مسيرته بعد، لقد وضع حجر الاساس لبناء لم يكتمل، والاتباع كثر، والمجتهدون أكثر والتاريخ يسير قدما إلى الامام مستنيراً باعمال الرواد من أمثاله.

(١٤) سمير أمين: ما بعد الرأسمالية ـ مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ١٩٨٨، ص ٢٣١.